



التحديات الإقتصادية من ذي إيدج

الرقائق الإلكترونية الدقيقة
والصراع بين الولايات المتحدة والصين

نوفمبر 2025

الرقائق الإلكترونية الدقيقة والصراع بين الولايات المتحدة والصين

المقدمة

أشباه الموصلات – العقول السيليكونية لكل ما هو موجود من الهواتف الذكية إلى الأقمار الصناعية – أصبحت الميدان الحاسم لقوة القرن الحادي والعشرين. في عام 2024، تجاوزت قيمة سوق أشباه الموصلات العالمي 570 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تتخطى تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، مما يجعل الرقائق أصلًا استراتيجيًا يمكن مقارنته بالنفط في القرن الماضي.

تتعامل كل من واشنطن وبكين الآن مع الرقائق بوصفها عنصرًا حيويًا للأمن القومي. فمُنذ عام 2022، فرضت الولايات المتحدة ضوابط تصدير شاملة تحد من وصول الصين إلى أشباه الموصلات المتقدمة والأدوات اللازمة لتصنيعها وتستهدف هذه الإجراءات الرقائق الأقل من 7 نانومتر، ومعالجات الذكاء الاصطناعي المتقدمة، وأنظمة الطباعة الضوئية عالية التقنية، بهدف إبطاء التكامل العسكري-الذكاء الاصطناعي في الصين.

أما الصين، التي تستورد ما يقارب 430 مليار دولار أمريكي من أشباه الموصلات سنويًا – أي أكثر من فاتورة استيرادها للنفط الخام – فقد ردت باستثمار أكثر من 150 مليار دولار في تصنيع الرقائق محليًا ضمن برنامجها «صُنِع في الصين 2025» و"صندوق الدوائر المتكاملة الوطني" وبحلول عام 2025، يأتي أكثر من 70 في المئة من تمويل الرقائق في الصين من مصادر حكومية أو خاضعة لسيطرة الدولة.

والنتيجة هي «حرب باردة سيليكونية» – سباق نحو السيادة التكنولوجية يؤدي إلى تجزئة سلاسل الإمداد العالمية، ورفع تكاليف الإنتاج بنسبة تُقدَّر بين 20 و30 في المئة، وإعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية عبر المحيط الهادئ.

الرقائق الإلكترونية الدقيقة والصراع بين الولايات المتحدة والصين

الخلفية

في تسعينيات القرن الماضي، كانت الشركات الأمريكية تهيمن على ما يقارب 40 في المئة من إنتاج أشباه الموصلات العالمي. وبحلول عام 2021، انخفضت هذه الحصة إلى أقل من 12 في المئة، في حين استحوذت شرق آسيا – تايوان وكوريا الجنوبية واليابان، وبدرجة متزايدة الصين – على أكثر من 75 في المئة من القدرة التصنيعية العالمية.

تقوم شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات (TSMC) وحدها بتصنيع نحو 90 في المئة من أكثر الرقائق تطورًا في العالم (أقل من 5 نانومتر)، مما يجعلها نقطة فشل محتملة واحدة لصناعة الإلكترونيات العالمية. أما شركة سامسونغ الكورية الجنوبية فتتصدر قطاع رقائق الذاكرة بحصة تبلغ نحو 45 في المئة من الإنتاج العالمي لرقائق DRAM، في حين تسيطر شركة ASML الهولندية على 100 في المئة من سوق آلات الطباعة الضوئية بالأشعة فوق البنفسجية الشديدة (EUV).

عندما أدرجت الولايات المتحدة شركة هواوي على قائمتها الكيانية في عام 2019 وقطعت عنها الوصول إلى الرقائق والبرمجيات الأمريكية، كان ذلك إشارة إلى بداية الفصل التكنولوجي الصريح بين البلدين وجاء التحول الحاسم في أكتوبر 2022، عندما منعت إدارة بايدن الشركات الصينية من الحصول على رقائق منطوية متقدمة دون 14 نانومتر، ومنعت وصولها إلى أدوات الطباعة الضوئية بتقنية EUV أو إلى برامج التصميم ذات المنشأ الأمريكي. وبحلول منتصف عام 2023، أدى التنسيق مع الحلفاء – اليابان وهولندا – إلى توسيع نطاق هذه القيود لتشمل نحو 80 في المئة من صادرات معدات تصنيع أشباه الموصلات المتقدمة.

تمحورت الإستراتيجية المقابلة للصين حول تحقيق الاكتفاء الذاتي فقد حققت شركة تصنيع أشباه الموصلات الدولية الصينية (SMIC) إنجازًا رمزيًا في عام 2023 بتصنيع رقائق بدقة 7 نانومتر باستخدام آلات قديمة معدلة وسرعان ما تبعتها شركة هواوي بمعالجها «كيريون 9000S»، والذي أفيد بأنه أبطأ بنحو 30 في المئة من معالج «A16» لشركة أبل، لكنه صُنِعَ بالكامل من مصادر محلية.

وقد أشارت هذه الاختراقات إلى أنه رغم أن الإجراءات الأمريكية أبطأت تقدم الصين، إلا أنها في الوقت ذاته حفزت اندفاعها نحو الابتكار.

الرقائق الإلكترونية الدقيقة والصراع بين الولايات المتحدة والصين

أهم الاستنتاجات

هيكل السيطرة

تفرض ضوابط التصدير الأمريكية حاليًا قيودًا على ما يقارب 2000 جهة صينية، وتمنع أي شركة تستخدم التكنولوجيا الأمريكية من تزويد الصين برقائق تتجاوز حدود الأداء المحددة.

وقد وسعت تحديثات أكتوبر 2023 وديسمبر 2024 هذه القيود لتشمل مسرعات الذكاء الاصطناعي التي تتجاوز سعة نطاقها 600 غيغابايت في الثانية، والرقائق المصنّعة بدقة تقل عن 10 نانومتر.

أدت هذه القيود إلى وقف شحنات شركة ASML من آلات الطباعة الضوئية بالأشعة فوق البنفسجية الشديدة (EUV)، كما حُدّت من توريد أدوات الطباعة الضوئية العميقة المتقدمة (DUV) إلى المصانع الصينية. ويقدر المحللون أن هذه القواعد قد تؤخر قدرات الصين في رقائق الذكاء الاصطناعي بين خمس وسبع سنوات، بينما تتسبب بخسائر سنوية تتراوح بين 10 و12 مليار دولار أمريكي لمورّدي التكنولوجيا الأمريكيين.

الصدمة الأولية والتكيف السريع

عقب فرض القيود، تراجعت واردات الصين من أشباه الموصلات بنسبة 23 في المئة على أساس سنوي في مطلع عام 2023، وارتفعت الأسعار المحلية لوحدة معالجة الرسومات (GPU) بأكثر من 40 في المئة. ومع ذلك، وفي غضون عام واحد، أعادت أكبر عشرة مصانع رقائق صينية معدلات التشغيل إلى 80 في المئة، بدعم من تمويل حكومي مكثف وضمانات مشتريات واسعة.

وقد استخدم هاتف هواوي «ميت 60 برو» لعام 2024 مكوّنات صينية المنشأ بنسبة 85 في المئة، مقارنة بـ 30 في المئة فقط في عام 2019. وفي المقابل، تكبّدت الشركات الأمريكية وحلفاؤها خسائر ملحوظة، إذ كانت السوق الصينية تمثل ما بين 25 و30 في المئة من إيرادات كبار مصنّعي

معدات أشباه الموصلات، مما أجبرهم على تقليص الوظائف ورفع الأسعار عبر سلاسل الإمداد العالمية.

حملة الصين للاعتماد الذاتي

خصّصت الصين في ميزانيتها لعام 2024 مبلغ 47 مليار دولار أمريكي كدعم جديد لقطاع أشباه الموصلات، مكملًا لصندوق الدوائر المتكاملة الذي بلغت قيمته 150 مليار دولار في وقت سابق. ويغطي الدعم الحكومي حاليًا ما يقارب نصف إجمالي الاستثمارات في منظومة الرقائق بالصين. وتبرز في هذا الإطار شركات محلية رائدة:

- شركة SMIC: توسّع إنتاج رقائق 7 نانومتر، وتستهدف الوصول إلى 5 نانومتر بحلول عام 2026.
 - شركة تشانغشين ميموري (CXMT): رفعت إنتاجها من رقائق الذاكرة DRAM من 0 في المئة في عام 2018 إلى 5 في المئة من الحصة العالمية في عام 2024، وتهدف إلى بلوغ 10 في المئة بحلول 2025.
 - شركة بيرين تكنولوجي (Biren Technology): تطوّر وحدات معالجة رسومات محلية للذكاء الاصطناعي يتوقع أن تصل إلى 70 في المئة من أداء معالج «Nvidia A100»
- كما تنتج الجامعات الصينية الآن ضعف عدد الأوراق البحثية المتعلقة بأشباه الموصلات مقارنة بنظيراتها الأمريكية، وارتفعت طلبات براءات الاختراع في مواد الرقائق المتقدمة بنسبة 35 في المئة على أساس سنوي في عام 2024.

الرقائق الإلكترونية الدقيقة والصراع بين الولايات المتحدة والصين

تحديات التنفيذ

رغم القيود غير المسبوقة، لا تزال هناك ثغرات في التنفيذ. وتشير التقارير إلى أن ما تزيد قيمته عن 500 مليون دولار أمريكي من رقائق «Nvidia A100» و«H100» المتقدمة دخلت الصين في عام 2024 عبر مسارات وسيطة مثل سنغافورة وماليزيا. كما بيعت خوادم الذكاء الاصطناعي في الأسواق الرمادية بعلاوات تراوحت بين 200 و300 في المئة، مما يعكس استمرار الطلب وضعف فاعلية الرقابة.

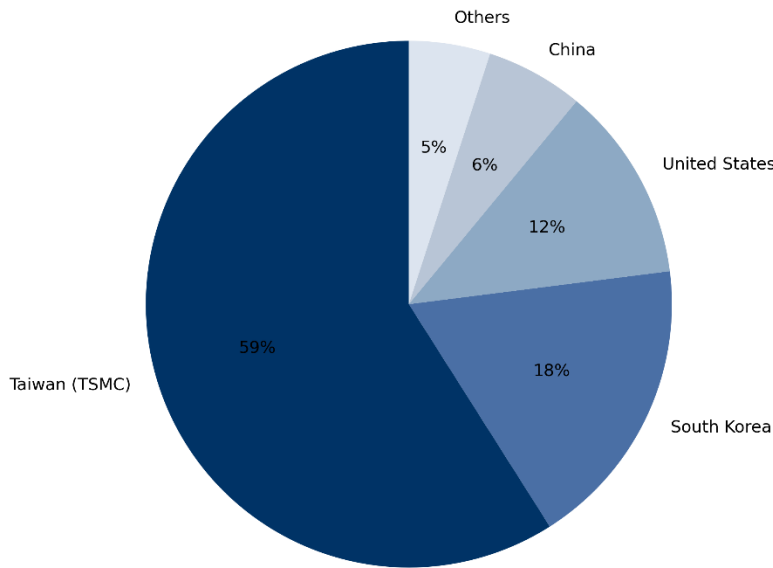
الستار السيليكوني وتضخم التكاليف

تُعاد هيكلة سلسلة توريد أشباه الموصلات العالمية إلى تكتلات إقليمية. ويخصص قانون الرقائق والعلوم الأمريكي (CHIPS and Science Act) مبلغ 52.7 مليار دولار أمريكي كحوافز، منها 39 مليار دولار لمنح التصنيع و11 مليار دولار للبحث والتطوير. وتستثمر شركة TSMC نحو 40 مليار دولار في مصانعها في أريزونا، بينما تضخ سامسونغ 17 مليار دولار في تكساس، وتستثمر إنتل أكثر من 20 مليار دولار في أوهايو. أما في أوروبا، فيستهدف قانون الرقائق الأوروبي البالغ قيمته 43 مليار يورو الوصول إلى حصة تبلغ 20 في المئة من الإنتاج العالمي بحلول عام 2030، رغم بقاء تكاليف الطاقة والعمالة أعلى بنسبة 30 إلى 40 في المئة مقارنة بآسيا.

وفي الوقت ذاته، تواصل الصين استيراد ما بين 350 و400 مليار دولار من الرقائق سنويًا، لكنها تستبدل مورديها تدريجيًا. ويُقدّر أن تصنيع الرقائق في الولايات المتحدة أعلى بنحو 30 في المئة من تكلفته.

في تايوان، ما ساهم في رفع أسعار أجهزة الذكاء الاصطناعي ووحدات معالجة الرسومات بنسبة تتراوح بين 5 و15 في المئة.

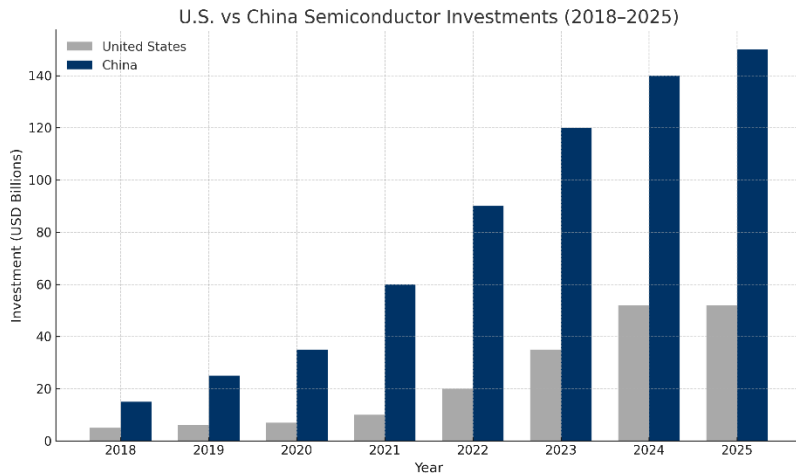
Global Semiconductor Market Share (2025)



يظل مشهد صناعة أشباه الموصلات العالمية شديد التركيز، حيث تصدر تايوان (TSMC) بنسبة 59% من إجمالي الإنتاج العالمي للرقائق الإلكترونية في عام 2025، تليها كوريا الجنوبية (18%)، ثم الولايات المتحدة (12%)، والصين (6%)، ودول أخرى (5%). ويبرز هذا التوزيع الأهمية الإستراتيجية لشرق آسيا في سلاسل الإمداد العالمية، ويُفسّر سبب تحوّل صناعة الرقائق إلى أحد المحاور الجيوسياسية الحساسة في الصراع بين الولايات المتحدة والصين.

الرقائق الإلكترونية الدقيقة والصراع بين الولايات المتحدة والصين

قطاع أشباه الموصلات سينمو بأكثر من 18 في المئة سنويًا حتى عام 2030، ما قد يؤدي إلى مضاعفة القدرة الإنتاجية المحلية بحلول نهاية العقد.



خلال الفترة من 2018 إلى 2025، تجاوزت الصين نظيرتها الولايات المتحدة في حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع أشباه الموصلات، إذ خصصت أكثر من 150 مليار دولار أمريكي عبر برامج مدعومة من الدولة وحوافز صناعية، مقارنةً بحوالي 52 مليار دولار ضمن قانون الرقائق الأمريكي (CHIPS Act) والمبادرات ذات الصلة. ويُبرز هذا التفاوت حدة السباق نحو الاستقلال التكنولوجي، بينما يسعى الطرفان إلى تقليل الاعتماد المتبادل على سلاسل توريد الرقائق وضمان التفوق الإستراتيجي في الصناعات التقنية المتقدمة.

الانفصال الجزئي واستمرار الترابط

رغم تصاعد التوترات، تجاوز حجم التجارة الإجمالي بين الولايات المتحدة والصين 575 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ولا تزال أشباه الموصلات من أبرز فئاتها.

وقد انخفض العجز التجاري الأمريكي مع الصين من 383 مليار دولار في عام 2022 إلى 295 مليار دولار في عام 2024، لكنه ما زال واسعًا. ويُعد الانفصال الكامل أمرًا غير مرجح، إذ يجري تشكيل فصل انتقائي – بحيث يجري الفصل في مجالات الذكاء الاصطناعي والدفاع والرقائق المتقدمة، بينما تظل الإلكترونيات الاستهلاكية والعقد التصنيعية الناضجة متداخلة.

سياق الابتكار المتسارع

أعلنت شركة TSMC عن رقائق نموذجية بدقة 2 نانومتر تحقق زيادة في السرعة بنسبة 15 في المئة وكفاءة طاقة أعلى بنسبة 30 في المئة مقارنة بعقد 3 نانومتر.

وفي المقابل، يستكشف الباحثون الصينيون معماريات جديدة لتجاوز قيود دقة التصنيع، من بينها تقنيات التكدس ثلاثي الأبعاد والوحدات متعددة الشرائح المبنية على مصانع 28 نانومتر. كما بدأت شركات التكنولوجيا الكبرى مثل أمازون وغوغل وتيسلا وBYD بتصميم رقائقها الخاصة، مما يوسع مراكز الابتكار العالمية ويزيد من حدة المنافسة على الكفاءات.

الأمن والإستراتيجية قبل الربحية

تُعد الرقائق موردًا إستراتيجيًا لكل من واشنطن وبكين. ويرى المسؤولون الأمريكيون أن القيود المفروضة تمثل مقايضة ضرورية للحفاظ على التفوق العسكري، بينما تعتبر الصين الاعتماد على الذات مسألة بقاء اقتصادي. ويقدر المحللون أن الإنفاق الصيني على البحث والتطوير في

الرقائق الإلكترونية الدقيقة والصراع بين الولايات المتحدة والصين

الآثار المترتبة

نظامان تكنولوجيايان

يتجه العالم نحو نظامين تقنيين متميزين. فالكتلة التي تقودها الولايات المتحدة – والتي تضم تايوان واليابان وكوريا الجنوبية وأوروبا – تسيطر على نحو 80 في المئة من إنتاج الرقائق المتقدمة و90 في المئة من أدوات الطباعة الضوئية. أما الكتلة التي تتمحور حول الصين فتركز على التقنيات المتوسطة والناضجة (فوق 14 نانومتر)، مع طموح لرفع حصتها المحلية من 17 في المئة في عام 2022 إلى 30 في المئة بحلول عام 2027. وبشكل متزايد تُجبر الشركات العالمية على تطوير تصاميم وسلاسل توريد موازية لكل من النظامين.

ارتفاع التكاليف وتباطؤ النمو

تؤدي المصانع المكررة والموردون المزدوجون إلى تضخم الإنفاق الرأسمالي. وتقدر جمعية صناعة أشباه الموصلات أن الفصل التكنولوجي الكامل قد يحوّل تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويرفع متوسط أسعار الرقائق بنسبة تتراوح بين 35 و65 في المئة. ومع ذلك، شهدت دول مثل فيتنام والهند نموًا في استثمارات الإلكترونيات تجاوز 25 في المئة على أساس سنوي منذ عام 2022، مع سعي الشركات لتتنوع مصادرها بعيدًا عن الصين.

السياسات في مواجهة الأرباح

يتعارض النهج الأمريكي القائم على الأمن أولاً مع مصالح الشركات في كثير من الأحيان، إذ لا تزال السوق الصينية تمثل ما بين 20 و30 في المئة من مبيعات بعض الشركات الأمريكية. وبالمثل، يتعين على الصين أن توازن بين

الرد على القيود دون الإضرار بمصنعيها المحليين. ويبدو أن المستقبل يتجه نحو «فصل مُدار» – أي منافسة حادة في المجالات الإستراتيجية، واستمرار التبادل التجاري في غيرها.

تجزؤ الابتكار

تضاعف عدد براءات الاختراع الصينية في مجال أشباه الموصلات ثلاث مرات منذ عام 2015 وفي المقابل، ارتفع الإنفاق على البحث والتطوير في الولايات المتحدة وحلفائها إلى نحو 190 مليار دولار سنويًا، أي ما يعادل 2.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول الرئيسية المشاركة. وبينما تنصدر الكتلة الأمريكية مجال الطباعة الضوئية للجيل القادم، قد تتفوق الصين في إلكترونيات القدرة والمواد الجديدة.

المرونة من خلال التكرار

يجري أخيرًا معالجة مخاطر التمرکز المفرط، إذ يُنتج 92 في المئة من أكثر الرقائق تطورًا في العالم حاليًا في تايوان، وهو ما يمثل نقطة ضعف إستراتيجية.

وبحلول عام 2028، من شأن القدرات الإنتاجية الجديدة في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا أن تخفض هذه النسبة إلى نحو 60 في المئة، مما يجعل سلاسل الإمداد أقل هشاشة في مواجهة النزاعات أو الكوارث الطبيعية.

الرقائق الإلكترونية الدقيقة والصراع بين الولايات المتحدة والصين

الخاتمة

يُعدّ سباق الرقائق الدقيقة المحدّد الرئيسي لتوازن القوى في هذا العصر. لقد أبطأت قيود التصدير التقدم الصيني لعدة سنوات، لكنها في الوقت ذاته سرّعت سعي الصين نحو الاستقلال التكنولوجي. فالصين تنفق الآن على واردات أشباه الموصلات أكثر مما تنفقه على الطاقة، بينما يتوسع قطاع البحث والتطوير لديها بمعدلات نمو مزدوجة الرقم.

أما الولايات المتحدة فقد حشدت حلفاءها للدفاع عن ريادتها التقنية، لكن ذلك جاء على حساب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتعقيد سلاسل الإمداد.

يدخل العالم مرحلة من «الانفصال الانتقائي» - حيث تتقدم اعتبارات الأمن على الكفاءة، ويُفضّل التكرار على التحسين الأمثل. وبالنسبة لقادة الأعمال وصنّاع السياسات، يعني ذلك تبني استراتيجيات تقوم على تنويع مصادر التوريد، والتصنيع الإقليمي، وتعددية التكنولوجيات. فالرقائق الدقيقة لم تعد مجرد مكونات صناعية؛ بل أصبحت عملةً للقوة.

وسيُحدّد المستقبل ما إذا كانت هذه «الحرب الباردة السيليكونية» ستترسخ كشقاق دائم، أم ستستقر عند توازن مستقر، وهو ما يعتمد على قدرة واشنطن وبكين على التنافس بشراسة مع إدارة ترابطهما في الوقت نفسه. ولدى الطرفين ما يدعوهما لتجنب انهيار اقتصادي قد يزعزع سوقاً عالمية تقوم على رقائق تُقدّر قيمتها بتريليونات الدولارات.

إن العقد القادم سيكشف ما إذا كان بإمكان المنافسة والتعايش أن يتشاركا الدارة ذاتها.



الرقائق الإلكترونية الدقيقة والصراع بين الولايات المتحدة والصين

المصادر والروابط:

1. Foreign Policy Research Institute (FPRI) – *Breaking the Circuit: US-China Semiconductor Controls* (Sept 16 2024) — <https://www.fpri.org/article/2024/09/breaking-the-circuit-us-china-semiconductor-controls/> (Foreign Policy Research Institute)
2. Centre for Strategic and International Studies (CSIS) – *The Limits of Chip Export Controls in Meeting the China Challenge* (Apr 14 2025) — <https://www.csis.org/analysis/limits-chip-export-controls-meeting-china-challenge> (CSIS)
3. Atlantic Council – *United States–China Semiconductor Standoff: A Supply Chain Under Stress* — <https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/issue-brief/united-states-china-semiconductor-standoff-a-supply-chain-under-stress/> (Atlantic Council)
4. Citigroup Inc. – *The U.S.–China Chip War: Who Dares to Win?* — <https://www.citigroup.com/global/insights/the-u-s-china-chip-war-who-dares-to-win> (Citi)
5. GIS Reports – *How the Chip War Could Break Apart China and the West* (Apr 29 2024) — <https://www.gisreportsonline.com/r/escalating-chip-war/> (GIS Reports)
6. iMEdD Lab – *US-China: The Silent War on Microchips* (Jul 2024) — <https://lab.imedd.org/en/us-china-the-silent-war-on-microchips/> (iMEdD Content)

ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية

"تعزيز الأعمال من خلال تقديم خدمات استشارية احترافية تعزز الكفاءة وتخلق القيمة وتدفع عجلة النمو من خلال حلول مخصصة وفعالة"

تقارير اقتصادية: في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، موجز الأسواق والتحليلات العقارية التي تغطي الكويت، دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقارير اقتصادية اخرى، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني:

<https://edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/>

اتصل بنا: فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

ساعات العمل: من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس

هاتف/واتساب: 00965-22286370

البريد الإلكتروني: Info@edgeconsultancykw.com

لينكد إن: [linkedin.com/company/edgeconsultancykw](https://www.linkedin.com/company/edgeconsultancykw)

العنوان: القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقم C11، مدينة الكويت، الكويت.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني:

<https://edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/>

خدماتنا: تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الانتماء المصرفي الاستشاري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع B.O.T.
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكل الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني:

<https://edgeconsultancykw.com/ar/services-page/>



حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.

لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كواردها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى".

لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى".

قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوار "ذي إيدج".

على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها. هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقاً لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو شركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقاً لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.

+965-22286370 — edgeconsultancykw.com

القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتب C11

مدينة الكويت، دولة الكويت